الذهني وامتناع الشركة كذا الانتسابات وذلك في تتميم العوارض المشخصة ولا بد في تحصيل موضوع
القضية المطلوبة من بيان ان المراد بالتشخص هو تلك العوارض او ما يحصل عندها من اللذية او عدم قبول
الشركة او كون الحصة من النوع ممتازة للهيئة او نحو ذلك ثم لا بد لتحصيل معنى المحمول من بيان المراد بالوجودي
والعدمي والاعتباري فقيل العدمي المعدوم وقيل ما يكون عدما مطلقا او مضافا فامر كثيرا
مع وجودي كعدم البصر عما من شانه او جزء مركب كعدم قبول الشركة وقيل ما يدخل في مفهومه
العدم ككون الشيء بحيث لا يقبل الشركة والوجودي بخلافه فهو الموجود او الوجود مطلقا او مضافا
او ما لا يدخل في مفهومه العدم والمعتبر بالمعنى دون اللفظ حتى ان الموجود والا عدم وجودي
وفي المواقف ان الوجودي ما يكون ثبوته للموصوف بوجوده له بحسب الخارج نحو السواد ولا ان
يكون ذلك باعتبار وجودهما في العقل واتصاف موصوفه به اي في العقل دون الخارج كالامكان
وسواء منا الموصوف لجواز وجودي له يعرض له الوجود ابدا لكنه بحيث اذا اثبت للموصوف كان
ذلك بوجوده له وهذا ما قال الفاضل الاردوي اذا قلنا لشيء انه وجودي لم نعن انه دائم
الوجود بل نعني انه مفهوم يصح ان يعرض له الوجود الخارجي عند قيامه بموجود وعند قيامه
بمعدوم لا يكون له وجود وكانه يريد الا في موجود والا فالموجود مالا يسمى وجوديا كالانسان
وغيره من المفهومات المستقلة واما الاعتباري فهو ما لا تحقق له الا بحسب فرض العقل وان كان
موصوفه متصفا به في نفس الامر كالامكان فان الانسان متصف به في نفس الامر بمعنى انه بحيث
اذا نسبه العقل الى الوجود يعقل له وصفا هو الامكان ويقابله الحقيقي اذا تقرر هذا فلا خفاء
في ان العوارض المشخصة وجودية واللذية اعتبارية وتميز الفرد عما عداه وعدم قبول الشركة وكونه
ليس غير اولا يقبل الشركة عدمية **قوله المبحث الثالث** لا بد في التعين من كون
المفهوم بحيث لا يمكن للعقل فرض صدقه على كثيرين وهذا معنى امتناع الشركة ذهنا ومعلوم انه لا يحصل
بانضمام الكلي الى الكلي لان كلا من المنضم والمنضم اليه والانضمام لكونه كليا يمكن للعقل فرض صدقه على كثيرين
بل على ما لا يتناهى من الافراد وان كان بحسب الخارج ربما لا يوجد منه الا فرد بل يمتنع تعدده كمفهوم
الواجب فان قيل حكم الكلي وهي الفرض حكم كل واحد فيجوز ان يكون كل من المنضم والمنضم اليه كليا والمجموع
جزئيا قلنا لا معنى للانضمام هنا سوى ان العقل يعتبر مفهوما كليا لا ثم ثانيا ثم يعتبر له وصفا كليا كالفاضل
ومعلوم بالضرورة ان الكلي الموصوف بالاوصاف الكلية لا ينتهي الى حد الذهني حتى لو كان ذلك الوصف هو
مفهوم

مفهوم الجزئية والتشخص وامتناع قبول الشركة كانت الكلية بحالها وقد يجاب بان المراد ان انضمام
الكلي الى الكلي لا يفيد بل لا يستلزم الجزئية والتشخص وان كان قد يقتضيها فيكون حاصل الكلام ان المركبات
العقلية مثل الجوهر المتحيز والجسم النامي والحيوان الناطق والانسان العاقل لا يلزم ان يكون جزئيا بل
قد يكون كليا وهذا امر الوضوح بحيث لا ينبغي ان يختبر فضلا ان يجعل من المطالب العلمية فان قيل
فعلى ما ذكرتم يلزم ان لا يكون ما ينضم الى الكلي ويفيد الجزئية جزئيا ولا محالة مفهوم كلي يفتقر الى ما ينضم
اليه ويجعله جزئيا ويتسلسل قلنا ليس هناك موصوف هو الكلي وآخر ينضم اليه ويجعله جزئيا الموجود
الاشخاص والعقل ينتزع منها الصور الكلية بحسب الاستعدادات والاعتبارات المختلفة والمقصود
ان المعنى الذي بسببه امتنع للعقل فرض صدق المفهوم على الكثيرين لا يصلح ان يكون انضمام الكلي الى الكلي والتشخص
يستند عندنا الى الفاعل المختار كسائر الممكنات بمعنى انه الموجد لكل فرد على ما يشاء من التشخص وعند
بعضهم الى ما يحمل الماهية في الخارج للقطع بانا اذا تحققت لم يكن الا فردا مخصوصا لا تعدد فيه ولا اشتراك واما
قبول التعدد والاشتراك في المفهوم الحاصل في العقل فان قيل فيلزم ان لا يتعدد التشخص لان الوجود
امر واحد قلنا هو وان كان واحدا بحسب المفهوم لكن يتعدد افراده بحسب الازمنة والامكنة والمواد
وسائر الاسباب فيتعدد التعينات واعترض بان الدور لازم لتقدم العلة على ان يكون
الوجود مما هو التعين لا مابه التعين فان قيل نحن نقطع بالتعين عند الوجود الخارجي مع قطع
النظر عن جميع ما عداه قلنا قطع النظر عن الشيء لا يوجب انتفاءه فعند الوجود لا بد من ماهية واسباب
فاعلية او مادية وبالجملة امور يستند اليها الوجود فيجوز ان يستند التشخص ايضا اليها ولو سلم فالوجود لا يقتضي
الا تعينا ما والكلام في التعينات المخصوصة فلا يثبت المطلوب لم لا يجوز ان يجب لكل جزء يقتضي تعينه الخاص
وذهب بعض الفلاسفة الى ان التعين قد يستند الى الماهية بنفسها او بلوازمها كما في الواجب فتنحصر في شخص ولا
لزم تخلف المعلول عن علته لتحقق الماهية في كل فرد مع عدم تشخص آخر وقد يستند الى غيرها ولا يجوز ان يكون
امرا منفصلا عن الشخص لان نسبته الى الكل الافراد والتعينات على السواء ولا حالا فيه لان الحال في الشخص
لافتقاره اليه يكون متأخرا عنه ولكونه علة لتشخصه المتقدم عليه ضرورة انه لا يصير هذا الشخص الا بهذا التشخص
يكون متقدما عليه وهو محال بل يكون محله او ما ذكرنا من نسبة الحال والمحل الى التشخص الخاص دون
الماهية او التشخص اقرب واوفق بكلامهم والمراد بمحل التشخص هو موضوعه في الاعراض وفي الاجسام مادته صح
ويتعلق في النفوس على ما ذكروا من صور النفس بعد البدن وتعينها به فالعقول المجردة يستند
تعينها الى ماهياتها فينحصر كل في شخص لا الى محل لا في اضافة كعقل العقول لا [illegible] وامثاله ما قيل لان هذه

Copyright © King Saud University